

صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف  
الإسلامية

وفق الضوابط والشروط الشرعية والمصرفية  
تجربة البنوك السودانية

أ.د. محمد الفاتح محمود بشير المغربي  
عميد كلية الاقتصاد والعلوم الاجتماعية  
جامعة القرآن الكريم والعلوم الإسلامية

## المستخلص :

من صيغ التمويل الإسلامية التي تعمل على تنمية عدد من القطاعات الاقتصادية: السلم ، فهو يوفر فرصاً جيدة لتسويق المنتجات الزراعية والصناعية ويساعد على توفير التمويل اللازم لها لتحقيق الاستثمار بشكل أمثل، كما يوفر للمصرفية الإسلامية ربحاً جيداً من خلال منافسة حقيقة في الأسواق، وقد تطرق البحث لبيان حقيقة هذه الصيغ وشروطها وأحكامها، والآثار الاقتصادية المترتبة عليها، ومدى إمكانية التمويل بصيغة السلم والسلم الموازي الذي وضعه المجلس الشرعي المنبثق عن هيئة المحاسبة والمراجعة الشرعية للمؤسسات والبنوك الإسلامية.

## المقدمة:

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين، نبينا محمد، وعلى آله وصحبه من تبعه بإحسان إلى يوم الدين. وبعد:

يأتي هذا البحث بعنوان صيغة عقد السلم والسلم الموازي والسلم الموازي التي انحصرت تطبيقها في الساحة المصرفية السودانية علي تمويل القطاع الزراعي بشقيه المطري والمروي رغباً عن سعتها لتمويل قطاعات النشاط الاقتصادي: الصناعي، التجاري والخدمي والتي تضمنها هذا البحث. ويأتي هذا البحث للتعريف بالصيرفة الإسلامية خاصة في ظل تنامي الدعوة باستخدام البديل الإسلامي لحل المشكلات الاقتصادية بعد التأثيرات السالبة للأزمة المالية العالمية على معظم أنشطة المؤسسات المالية والاقتصادية محلياً، إقليمياً وعالمياً.

## صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية

إن صيغة عقد السلم والسلم الموازي هي إحدى بدائل التمويل النقدي للمشروعات الاستثمارية التي تحتاج لهذا النوع من التمويل لتوفير رأس المال التشغيلي الذي يسهم في إنتاج المنتجات (السلع والخدمات) لسد فجوات الاستهلاك المحلي أو تحقيق فوائض للتصدير منهما أو الاثنين معاً مما يسهم إيجاباً في الناتج القومي الإجمالي.

يعد السلم والسلم الموازي ، في عصرنا الحاضر ، أداة تمويل ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الإسلامي ، وفي نشاطات المصارف الإسلامية، من حيث مرونتها واستجابتها لحاجات التمويل المختلفة، سواء أكان تمويلًا قصير الأجل، أم متوسط، أم طويل، واستجابتها لحاجات شرائح مختلفة ومتعددة من العملاء، سواء كانوا من المنتجين الزراعيين، أم الصناعيين، أم المقاولين، أم من التجار، واستجابتها لتمويل نفقات التشغيل وغيرها.

### إشكالية البحث:

#### تتمثل إشكالية البحث في السؤال التالي:

إلى أي مدى يمكن للبنوك الإسلامية الاعتماد على السلم والسلم الموازي كصيغة تمويل مقارنة بالمخاطر التي تحتويها؟ ويتفرع عن هذه الإشكالية التساؤلات التالية: ما مفهوم السلم والسلم الموازي وما أنواعه؟ ما مفهوم المخاطر وما أنواعها؟ ما مخاطر التمويل بعقد السلم والسلم الموازي؟ ما الحلول؟

### أهمية البحث:

يمكن بيان أهمية البحث من خلال النقاط التالية:

- السلم والسلم الموازي أداة تمويلية يمكن الاستفادة منها على نطاق

واسع في الوقت الحاضر.

- السلم والسلم الموازي من الأساليب المفضلة لدى المزارعين ويلعبان دوراً كبيراً في التنمية الزراعية.
- عقد السلم والسلم الموازي فيه الرفق والتيسير لأصحاب الحاجات ورخصة لمن هو في ضائقة مالية من صغار المنتجين الذين يحتاجون مالاً عاجلاً للنفقة على إنتاجهم مما يستدعي ضرورة الاهتمام بتطويره.
- انتشار العمل بعقد السلم والسلم الموازي مؤخراً في بعض الدول الإسلامية لتمويل النشاط الزراعي.
- محاولة لإظهار تميز عقد السلم كنظام إسلامي وأداة تمويل واستثمار إسلامية، على نظام الإقراض بفائدة من حيث المشروعية ومن الناحية الاقتصادية.

#### أهداف البحث:

- تتمثل أهداف البحث في التالي:
- التعرف بصورة أدق على مدى كفاءة صيغة السلم والسلم الموازي في تمويل القطاعات الإنتاجية.
- الوقوف على تجربة تمويل القطاع الزراعي السوداني وفق صيغة السلم والسلم الموازي.
- التعرف على الكيفية التي طبقت بها عقود السلم والسلم الموازي وحجم التمويل الذي قدم بطريقها وقضايا تطبيقها.
- توضيح المعالجات التي كانت لبعض المسائل التي لازمت التطبيق.

#### منهجية البحث:

صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية  
اعتمد الباحث على المنهج الوصفي لتغطية الجانب النظري من البحث من خلال  
الرجوع إلي الكتب والدوريات وشبكة الإنترنت ذات العلاقة في مجال البحث.

### خطة البحث:

تتمثل خطة البحث من المقدمة وتشتمل على: إشكالية البحث، أهمية البحث،  
وأهداف البحث، وخمسرة مباحث: الأول فيها، تناول مفهوم بيع السلم والسلم الموازي  
وتعريفه وأدلة مشروعيته وأركانه وشروطه أما المبحث الثاني مجالات التطبيق لبيع  
السلم والسلم الموازي ومخاطره ومصادر مخاطره، وتناول المبحث الثالث الخطوات  
العملية لبيع السلم والسلم الموازي المتبع ببيع حال أو مؤجل ، والمبحث الرابع  
المعالجات المحاسبية لبيع السلم والسلم الموازي، المبحث الخامس جاءت فيه تجارب  
بعض البنوك السودانية لصيغة السلم كما تقوم به المصارف الإسلامية والخاتمة  
وتشتمل على النتائج والتوصيات.

### المبحث الأول

مفهوم بيع السلم والسلم الموازي وتعريفه وأدلة مشروعيته وأركانه

### وشروطه

### التعريف:

السلم والسلف بمعنى واحد. وهو نوع من البيع يدفع فيه الثمن حالاً ويسمى  
رأس مال السلم، ويؤجل فيه المبيع الموصوف في الذمة ويسمى المسلم فيه. وإنما



## صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية

قال ابن قدامه ولأن بالناس حاجة إليه، لأن أرباب الزروع والثمار والتجارات يحتاجون إلى النفقة على أنفسهم وعليها لتكمل. وقد تعوزهم النفقة، فجوز لهم السلم ليرتفقوا ويرتفق المسلم بالإسترخاص<sup>(1)</sup>.  
وتتفق مشروعية السلم مع القواعد العامة ولا يخالف القياس كما يدعي البعض.

### الأهداف:

يلبي السلم حاجة قطاعات كبيرة من أصحاب الأعمال على مختلف درجاتهم الصغيرة والمتوسطة والكبيرة ممن لهم استثمارات: زراعية وصناعية وتجارية وما في حكم ذلك. وهي تحتاج لرأس المال العامل نقداً أو عيناً حتى تنتج. فهو يتيح التمويل النقدي للاستثمارات الواعدة كما أنه يغطي طلب كل شخص يحتاج إلى سيولة ما دام قادراً على الوفاء بما يقابلها عند الأجل.

### مجالات استخدامه:

كان السلم في الابتداء يستخدم باعتباره صيغة تمويلية في مجالات الزراعة. ولكنه اتسع مع الزمن ليغطي معظم مجالات الاستثمار كالصناعة والتجارة والخدمات.

### المميزات:

1. توفير السيولة للمنتج الذي يحتاجها للاستثمار، كما لا يحتاجها المستثمر المسلم كونها قد قدمت أو سلمت في مجلس العقد، وبالتالي انتقلت لتكون ثمن في موعد التسليم<sup>(2)</sup>.

(1) المرجع السابق

(2) علي محيي الدين القره داغي، السلم وتطبيقاته المعاصرة في السلع والمنافع والخدمات، دار البشائر الإسلامية، بيروت، لبنان، 2011م، ص16.

2. عدم تأثر القوة الشرائية للنقود المستثمرة، فيعمل على المحافظة على المبلغ الأصلي ثمن سلعة حقيقية، بالإضافة إلى قيمة التضخم نتيجة الارتفاعات المحتملة لمعدل الأسعار ، لكون المؤجل هو السلعة ، وليس النقد.
3. يوفر السلم الدخل المناسب للمسلم، فيحقق له ربحاً نتيجة بيع سلعة خطط لها مسبقاً، كما يعمل على توفير التمويل اللازم للمسلم إليه، وتخفيض تكاليف الإنتاج ، بقيمة سعر الفائدة السائد، ويحقق له ربحاً وبصورة مسبقة.
4. يوفر السلم ميزة التكافل بين أفراد المجتمع ، ويقلل من تكاليف الإنتاج، ويزيد من العرض ويستخدم مدخلات الإنتاج وخصوصاً المحلية ، ويعمل على إدامة التوظيف وتقليل البطالة الموسمية .
5. إن استخدام أداة السلم تعمل على تقليل حجم المخاطر التي تؤثر على الاستثمار، وتعمل على استمرارية الاستثمار مما يؤكد أن هذه الأداة لها ميزات الاستثمار الناجح، وفي ظل دالة الحلال والحرام .
6. يمكن الاستفادة من عقد السلم لتمويل العجز في موازنة الدولة<sup>(1)</sup>.
7. يختلف السلم عن بيع المعدوم المنهي عنه ، لأن المبيع في بيع المعدوم معيّن ، وهو مجهول الوجود مستقبلاً فقد يوجد وقد لا يوجد ، وهذا غرر فاحش ، بخلاف المبيع سلباً ، فإنه معلوم الوجود، من جهة اشتراط كونه غالب الوجود عند الأجل ، ثمّ إنه ليس معينا بل هو موصوف في الذمة ، ويحصل الوفاء في السلم بأي سلعة تتوفر فيها الصفات المتفق عليها، و إذا لم يتوفر المبيع في السلم كان للمشتري أن يمد للبايع أجلاً آخر ، كما أن له أن يأخذ بدلاً غير المسلم فيه ، بخلاف بيع

(1) نزيه حماد، السلم وتطبيقاته المعاصرة، مجلة مجمع الفقه الإسلامي الدولي، عدد 9، جزء 1، 1993م، ص20.



## صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية

المعدوم فإنه إذا لم يوجد المبيع ، ضاع الثمن على المشتري ، لأنّ المبيع يدخل في ضمان المشتري بمجرد العقد .

8. أحاط الشرع التعامل بالسلم بضمانات عدة، منها : الكتابة والشهادة ،

ومنها : الكفالة والرهن ، بالإضافة إلى جواز الاعتياض عن المسلم فيه والقول بالجواز مناسب للصفقات الكبيرة يجري التعاقد عليها بطريق السلم.

9. إنّ تطبيق عقد السلم في التمويل والاستثمار يسهم في التنمية

الاقتصادية ، ويوفر السيولة للمشروعات، ويساعد على تسويق المنتجات قبل موسم القطف، ويحقق التعاون بين مختلف الفئات، ويؤمن فرص العمل<sup>(1)</sup>.

**أحكام عقد السلم:**

**صيغة عقد السلم:**

ينعقد السلم عند جمهور الفقهاء بلفظ السلم والسلف والبيع وبكل لفظ دل على معناه<sup>(2)</sup>.

**الأحكام والشروط المتعلقة برأس مال السلم:**

يشترط لصحة عقد السلم أن يراعى في رأس ماله (الثمن) الأحكام والشروط

التالية:

• معلومية رأس مال السلم بما يرفع الجهالة ويقطع المنازعة<sup>(3)</sup>.

(1) عدنان محمود العساف، عقد بيع السلم وتطبيقاته المعاصرة، جبهة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2003م، ص29.

(2) البدائع، الجزء السابع، ص 3147 - والمغني، الجزء الرابع، ص 304 - المهذب، الجزء الأول، ص 297

(3) البدائع، الجزء السابع، ص 1349 - المهذب، الجزء الأول، 300 - المغني، الجزء 4 ص 330 -

مواهب الجليل، الجزء الرابع 516

- فإذا كان رأس المال نقداً، وهو الأصل، حددت عملته ومقداره وكيفية سداه.
- وإذا كان من المثليات الأخرى حدد جنسه ونوعه وصفته ومقداره.
- وجاز أن يكون عيناً حاضرة مشاركاً إليها كالجزاف، سواء أكانت من المثليات أو القيميات.
- وجوز المالكية أن يكون رأس مال السلم منفعة عين معينة كسكنى دار لمدة محددة

### قبض رأس مال السلم في المجلس:

يشترط لصحة عقد السلم قبض رأس المال في مجلس العقد باتفاق بين الفقهاء ورخص المالكية في تأخير رأس المال إلى الأجل القريب (ثلاثة أيام) وحدد قانون المعاملات المدنية السوداني لسنة 1984 م الأجل القريب ببضعة أيام (ثلاثة إلى تسعة أيام).

### أن لا يكون رأس مال السلم ديناً في ذمة المسلم إليه:

احترازاً من أكل الربا اشترط الجمهور في رأس مال السلم ألا يكون ديناً في ذمة المسلم إليه.

فالمدين قد يعجز عن سداد ما عليه من التزام، ولا يقبل الدائن أن ينظره متبرعاً، فيحتال الدائن على أخذ عَوَضٍ على الأجل فيحمل المدين على أن يفرغ الدين في رأس مال السلم. وسداً لهذه الذريعة الربوية منع الجمهور هذه المعاملة. فلا

**صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية**  
يجوز إذن تحويل الالتزامات التي على رجال الأعمال من المصارف إلى رأس مال سلم (1).

### الأحكام والشروط المتعلقة بالسلم بالمسلم فيه:

يشترط لصحة عقد السلم مراعاة الأحكام والشروط التالية في المسلم فيه (المبيع) وتجدر الإشارة إلى أن معظم أحكام السلم تتعلق بالمسلم فيه. وذلك لأنه العوض المؤجل يبقى محلاً للنزاع طوال فترة العقد.

### أن يكون المسلم فيه مما ينضبط بالوصف ويثبت في الذمة:

المسلم فيه مبيع مؤجل غير معين. ولذلك يشترط فيه أن يكون: مما يجوز بيعه، وتضبط صفاته، ويثبت في الذمة على نحو لا يبقى بعد الوصف إلا تفاوت يسير تغتفر جهالته، ويتسامح الناس في مثله عادةً فلا يؤدي إلى النزاع. وما لا يضبط بالوصف ويثبت في الذمة فلا يجوز أن يكون مسلماً فيه لما ينطوي عليه من جهالة مفضية إلى المنازعة ومفسدة للعقد (2). وبناءً على هذه القاعدة ، اتفق الفقهاء على جواز السلم في المثليات كالمكيلات والموزونات والعدديات . "فيسلف في كيل معلوم ووزن معلوم إلى أجل معلوم" فيحدد المقدار في كل مبيع بحسب حاله من

(1) البدائع، الجزء السابع، ص 3155 – شرح كتاب النيل، الجزء الثامن، ص 640 – نظرية العقد بن تيمية،

ص 235

(2) البدائع، الجزء السابع، ص 3164

الأوزان والسعة والعدد. وأن يكون ذلك بوحدات متعارفة للعامّة ولا تقتصر معرفتها على المتعاقدين كذراع شخص بعينه. لأنه إذا هلك أفضى إلى الجهالة " (1).

### أن يكون المسلم فيه مؤجلاً:

اشترط جمهور الفقهاء في المسلم فيه أن يكون مؤجلاً لوقتٍ معلومٍ ومن ثم منعوا السلم الحال، واحتج الجمهور:

- بالحديث: ((من أسلف فليسلف في كيلٍ معلومٍ ووزنٍ معلومٍ إلى أجلٍ معلومٍ)) فأمر ﷺ بمراعاة الأجل. والأمر يقتضى الوجوب.
- وبأن المصلحة التي شرع السلم من أجلها - وهي الحاجة إلى السيولة لأصحاب المشروعات والواعدات ومن في حكمهم - لا تتحقق إلا بتأجيل المسلم فيه.
- وبأنه إذا لم يشترط الأجل كان السلم من قبيل بيع ما ليس عندك الممنوع. وذلك لأنه إذا كان المبيع حاضراً عند المسلم إليه فلا حاجة إلى بيع السلم. وإذا لم يكن المبيع حاضراً مملوكاً للمسلم إليه وطولب بتسليمه في الحال كان من بيع ما ليس عندك الممنوع.

وذهب الشافعية إلى أن المسلم فيه يجوز أن يكون مؤجلاً كما يجوز أن يكون حالاً والحال عندهم أفضل. وهو رأى لأبي ثور وابن المنذر والإمامية واحتجوا بما يلي:

- بقياس الأولي يقول الشيرازي: ويجوز مؤجلاً الآية، ويجوز حالاً. لأنه إذا جاز مؤجلاً فلأن يجوز حالاً - وهو من الفرز أبعد - أولي.

## صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية

- وبأن الأجل ينطوي علي الغرر فإذا أمكن التسليم في الحال كان دفعاً للغرر<sup>(1)</sup>.

والأرجح ما ذهب إليه الجمهور لقوة أدلته النصية والعقلية، ولواقع الممارسة العملية، ولضعف ما ذهب إليه الشافعية.

### مدة الأجل:

اختلف الفقهاء في حد الأجل الأدنى والأقصى:

نظر بعضهم إلى نص الحديث مجرداً فقالوا: أقله ما يتحقق به معنى الأجل.. من اليوم واليومين والثلاثة وقاس بعضهم ذلك على خيار الشرط. ومنهم من ربط شرط الأجل بحكمة المشروعية، فاستخلصوا من ذلك عللاً منها

- انتظار نضج الثمار وحصاد الزروع ورواج التجارات وما في معنى ذلك.

- الاكتساب والتدبير للمسلم فيه.

- التلبث مدة تتغير فيها الأثمان.

وبناءً على تقدير هذه العلل فالمدة المعتمدة عند المالكية خمسة عشر يوماً، وهي شهر عند الحنفية والحنابلة. وعلى ضوء هذه العلل يمكن التقدير بالمدد المذكورة. و بثلاثة أشهر و ستة و تسعة و بعام.

أما أقصى مدة الأجل فهي إلى ما يجوز إليه البيع المؤجل. وقيل لا حد لأطوله إلا ما يؤدي إلى الغرر أو إلى ما يعتاد من حياة الطرفين.

(1) المهذب، الجزء الأول، ص 297

معلومية الأجل: الشرط في الأجل أن يكون معلوماً. ويتحقق العلم:  
بالمدة المحددة تحديداً قاطعاً كالיום الأول من شهر.. من سنة... ويوم عيد  
الفطر، وبعد ثلاثين يوماً من الآن وما في معنى ذلك.  
ولا تتحقق المعلومية بتعليق الأجل على مجهول كالميسرة وقدم فلان  
وحصول المجاعة أو انفراجها وما في معنى ذلك. وأجاز بعضهم التأجيل إلى  
الميسرة خاصة، وهو الأصوب إذا كان مشترطها معسراً.  
واختلف حول الآجال المتسعة كمواسم الحصاد بحسب أنواع الثمار  
والزروع فأجاز هذه المالكية وهي رواية عند الحنابلة. واعتبر عند الخلاف ميقات  
معظمه وقتاً للوفاء. ومنعها الجمهور<sup>(1)</sup>. ورأى المالكية هو الأصوب وعليه عمل  
الناس.

### أن يكون المسلم فيه عام الوجود في محله:

اشتراط جمهور الفقهاء في المسلم فيه أن يكون عام الوجود بحكم الغالب عند  
حلول أجله حتى يكون في إمكانية المسلم إليه تسليمه للمسلم. والمقدرة على تسليم  
المسلم فيه كافية لتحقيق هذا الشرط عند الجمهور. في حين يرى الأحناف أن يكون  
المسلم فيه موجوداً من وقت التعاقد حتى حلول الأجل دون انقطاع خوفاً من موت  
المسلم إليه. والموت عندهم يعجل آجال الديون.  
واستدل الجمهور بحديث ابن عباس رضي الله عنهما الذي لم ينص على  
الوجود المستمر. ولو كان شرطاً لنهاهم عن السلم للسنتين والثلاث إذ يلزم منها

(1) البدائع، الجزء السابع، ص 3175 - مواهب الجليل، الجزء الرابع، ص 528 - المغني، الجزء الرابع،

صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية  
انقطاع المسلم فيه في إثنائها. وإنما المقصود القدرة على التسليم، ويكفي تحققها عند  
الأجل بحكم الغالب.

وبأن الموت والإفلاس في أثناء الأجل من الطوارئ النادرة وإنما تبنى  
الأحكام على الغالب وبأن الجمهور وخاصة الحنابلة لم يسلموا بأن الديون المؤجلة  
تحل تلقائياً بموت المسلم إليه أو إفلاسه.  
ونرجح ما ذهب إليه الجمهور. خاصة وأن حكمة مشروعية السلم تقتضى  
التيسير ويتحقق ذلك بتوافر المسلم فيه عند الأجل.

### أن يكون المسلم فيه مطلقاً في الذمة:

ويقصد بذلك أن يكون المسلم فيه عام الوجود ومأمون الانقطاع عند حلول  
أجله. ويمثل هذا الشرط مزيد احتياط لدفع الغرر لتوفير أسباب القدرة على التسليم.  
ولذلك لا يسمح للمسلم إليه أن يشترط أن يفي بالتزامه من مصدر محدود لا يؤمن  
انقطاعه، كالوفاء من مزرعته أو إنتاج مصنعه أو مزارع بلدة صغيرة. وهذا الشرط  
لا يمنع أن يفي المزارع من مزرعته ولا الصانع من مصنعه، وإنما المقصود به أن  
لا يعلق الوفاء بالضرورة على مثل هذه المصادر المحدودة التي تؤدي إلى جهالة  
التسليم لاحتمال إصابة المزرعة بالحوادث<sup>(1)</sup>.

الأصل أن ينص في العقد على محل التسليم، فإذا لم ينص عليه اعتبر مكان  
توقيع العقد محلاً للتسليم ما لم يقض العرف بخلاف ذلك.  
بيع المسلم فيه قبل قبضه: لا يجوز للمسلم بيع المسلم فيه قبل قبضه.

(1) البدائع، الجزء السابع، ص 3171، والمغني، الجزء الرابع، ص 326

**استبدال المسلم فيه:** يجوز للمسلم مبادلة المسلم فيه بشي آخر – غير النقد – بعد حلول الأجل دون اشتراط ذلك في العقد. ويجوز الاستبدال بجنس المسلم فيه ، وبغير جنسه بشرط أن يكون البديل صالحاً لأن يجعل مسلماً فيه برأس مال السلم. وأن لا تكون القيمة السوقية للبديل أكثر من القيمة السوقية للمسلم فيه وقت التسليم. **أنواع بيوع السلم:** يمكن تقسيم بيع السلم إلى الأنواع التالية:

#### أ. السلم المقسط :

و صورته: تسليم المسلم فيه على دفعات، مثال : أسلم في طن من الأرز على خلال سنة كل شهر 111 كيلوجرام، وقد أجازَه الجمهور قياساً على بيع التقسيط، و إذا فسخ العقد يتم حساب القيمة بالتساوي، ويمكن الاستفادة منه في تعاقد المنتجين مع الموزعين على أن يتم التسليم بشكل جزئي. ومن أمثله : العقود التي تتم بين الأفراد وشركات توزيع الصحف والمجلات.

#### ب . السلم الموازي :

هو بيع سلم مستأنف في ظاهره وشكله القانونية مع الاعتماد فيه على عقد سلم سابق. كان تشتري محفظة المصارف التجارية بالسودان كمية محددة من القطن من مزارعي مشروع الجزيرة.. ثم تقوم المحفظة – رب السلم في العقد الأول – بإنشاء عقد سلم جديد مع مصانع الغزل والنسيج، فتبيع لهم عن طريق عقد السلم قطناً بذات المواصفات للمبيع في العقد الأول دون أن يعلق العقد الثاني على نفاذ



## صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية

العقد الأول، غير أن نية المحفظة منطوية على أن تتسلم السلعة من المزارعين في مواعيدها، وتقوم بتسليمها للمشتريين في العقد الثاني.

وما دام السلم الموازي غير مرتبط قانوناً بعقد السلم الأول فينبغي جوازه على ذات المنهج الذي أجاز به عقد الاستصناع الثاني في المقاولات. ولكن بشرط عدم جواز تسلسل البيع في السلم الموازي.. تماماً كما في القبض الحكمي لمستندات الشحن. فهي تقوم مقام القبض الحقيقي للسلعة. ولكن لا يجوز للمشتري بالقبض الحكمي أن يقوم بدوره ببيعها لشخص ثالث لأن التداول سيصبح في مستندات. وبناءً على ذلك لا يجوز إصدار سندات سلم قابلة للتداول.

هو أن تتبع مؤسسة التمويل في الذمة سلعاً من جنس ما أسلم فيه، دون الربط بين العقدين. أو هو أن يبرم العاقد صفقة شراء بالسلم، ثم يبرم صفقة بيع بالسلم دون ربط بينهما، ويعزم على أن ينفذ الصفقة الثانية مما يتسلمه من الصفقة الأولى، ومثال ذلك أن يأتي مزارع إلى مؤسسة التمويل، ليبيعه محصوله من الزيتون، ويسلمها في وقت قطف الزيتون، وتدفع مؤسسة التمويل الثمن للمزارع، وتقوم المؤسسة بالتعاقد مع طرف آخر لبيعه كمية الزيتون بتاريخ آخر متفق عليه، ويتم ذلك من خلال عقدين منفصلين. والسلم الموازي أجازته الهيئات العلمية الشرعية المعتمدة. وتطبق المصارف الإسلامية السلم الموازي بان تبيع في الذمة سلعاً من جنس ما أسلم فيه دون الربط بين العقدين. بشروط وضوابط قررها الفقهاء. ويعتبر السلم أداة تمويل شرعية ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الإسلامي، يستفيد منها المزارعون والصناعيون والمقاولون وغيرهم.

**أحكام عامة:**

**الإقالة:**

السلم من العقود اللازمة. ومتى انعقد العقد لا يجوز لأحد طرفيه أن ينفرد بالتحلل من التزاماته إلا بالاتفاق على ذلك بين طرفيه عن طريق الإقالة. والإقالة رخصة عامة لقوله ﷺ من أقال مسلماً (نادماً) بيعته أقال الله عثرته يوم القيامة<sup>(1)</sup>. ولذلك صحت الإقالة بشروطها في عقد السلم.

والإقالة فسخ لعقد السلم والرجوع للحالة التي كان عليها المتعاقدان قبل الانعقاد. وتجوز الإقالة في كل المسلم فيه في مقابل كل رأس المال باتفاق. كما تجوز فيما تبقى من المسلم فيه في نظير ما يقابله من رأس المال<sup>(2)</sup>.

### تسليم المسلم فيه قبل أجله أو عنده:-

1. يجب على المسلم إليه الوفاء بالمسلم فيه عند أجله للمسلم على ما يقتضيه العقد من الصفة والقدر. كما يجب على المسلم قبوله سواء كان في قبوله ضرر أو لا.
2. فإذا قضاه المسلم إليه بصفة أجود لزم المسلم قبوله بشرط ألا يطلب المسلم إليه ثمناً للصفة الزائدة، وهو من قبيل حسن القضاء.
3. فإذا قضاه بما هو دون الوصف وقبله المسلم جاز، بشرط ألا يأخذ الأخير ثمناً لفوات الوصف وهو عندئذٍ من قبيل حسن الاقتضاء.
4. لا يجوز التسليم من نوع آخر ولو من جنس المسلم فيه إلا على أساس الاستبدال بشروطه انظر البند 2.

(1) رواه أبو داود وابن ماجه وصححه بن حبان والحاكم - بلوغ المرام مع سبل الإسلام، الجزء الثالث، ص

61

(2) البدائع، الجزء السابع، ص 3179 - المهذب، الجزء الأول، ص 302

## صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية

5. يجوز قضاء المسلم فيه قبل الأجل، بشرط أن يكون المسلم فيه على صفته وقدره، فإن لم يكن للمسلم عذر يمنع التسلم ألزم به وإلا لا يجبر.
6. إذا عجز المسلم إليه عن التسليم بسبب الإعسار ينظر إلى ميسرة.
7. لا يجوز الشرط الجزائي عن التأخير في تسليم المسلم فيه.

### تعذر وجود المسلم فيه أو بعضه عند الأجل:

إذا انقطع المسلم فيه عن الأسواق بحيث لم يستطع المسلم إليه الحصول عليه عند أجله، يكون المسلم بالخيار في:

- أن يفسخ العقد ويرجع برأس ماله.
- أن يصبر حتى يتوافر المسلم فيه بالأسواق<sup>(1)</sup>.
- وأن يستبدل به غيره.
- وتصدق الأحكام أعلاه فيما إذا تعذر وجود المسلم فيه في جزء منه.

### الحوالة والرهن والكفالة بالمسلم فيه:

- يجوز عند الجمهور الحوالة والرهن والكفالة بالمسلم فيه لجواز ذلك في الديون عموماً ومنها دين السلم (المسلم فيه)
- لم نفرّد السلم الموازي بشيء من الأحكام العامة أو الخاصة. ذلك لأنه عند انعقاده فهو عقد سلم مستقل تطبق عليه أحكام عقد السلم العامة والخاصة.

### الغبين:

(1) البدائع، الجزء السابع، ص 3179 - المهذب، الجزء الأول، ص 302.

هو مفهوم إسلامي الهدف منه الحفاظ على روح التراضي التي تستوجب أن تكون متوفرة في كل عقود المعاملات المالية الإسلامية وذلك وفقاً لقوله تعالى: ﴿ ج د هـ ز ح ط ﴾ [سورة النساء الآية 29].

وإزالة الغبن تعني مراجعة لفرق السعر بين السعر الجاري لحظة تسلم المسلم فيه وبين السعر المتفق عليه بين المتعاقدين في مجلس العقد عند تسليم رأس مال السلم.

وتتم معالجة فروق الأسعار بنسب معينة برضاء الطرفين إذا ما تجاوز هذا الفرق حداً معيناً يتفق عليه حسب تقلب الأسعار في كل موسم وهي معالجة اجتهادية عادلة لتخفيف الضرر على الطرف المتضرر حيث لا ضرر ولا ضرار في الإسلام. سيتم التطرق لمثال توضيحي لكيفية إزالة الغبن في المصارف الإسلامية (المحور الثالث).

### المبحث الثاني

مجالات التطبيق لبيع السلم والسلم الموازي ومخاطره ومصادر مخاطره

أهم الخطوات والإجراءات العملية لتنفيذ بيع السلم:

يتقدم الزبون (المسلم إليه) بطلب إلى المصرف يطلب تمويله عن طريق عقد السلم مبيناً جنس المسلم فيه ونوعه وصفته ومقداره والتمن الذي يطلبه، ويقوم المصرف بإجراء الدراسة للاستيثاق من المعلومات المطلوبة التي تمكن من اتخاذ القرار المناسب على النحو التالي:-

1/ معلومات عن المسلم إليه:

## صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية

- أ- عنوانه ومقر عمله والمؤسسات التي يتعامل معها.  
ب- الوضع القانوني للمسلم إليه.  
ج - طبيعة عمله (زراعة - صناعة - صادر.... الخ) وعلاقة ذلك بالطلب المقدم.

- د - تقديم آخر ثلاث ميزانيات مراجعة (إن وجدت)  
هـ - الامتيازات الممنوحة للزبون إن وجدت  
و - درجة وفائه بالتزاماته لدى المصرف والجهاز المصرفي عموماً، مع تحديد حجم معاملاته مع البنك خلال فترة عام.  
ز - عدم وجود تمويل متعثر أو ارتداد شيكات للمسلم إليه.  
2/ معلومات عن المسلم فيه (المبيع):

أ- تحديد جنس البيع - نوعه - صفته - وقدره على أن يوصف وصفاً مميزاً له عن غيره، وإمكانية توافره في أجل التسليم أو الاتفاق على التاريخ الأنسب وعلى مكان التسليم وكيفيته.

ب- توافق رأس المال (الثمن) مع المبيع المؤجل أو المناقشة بغرض الاتفاق على الثمن المناسب للطرفين.

ج - طبيعة المسلم فيه (المبيع) هل يقع ضمن الأنشطة المسموح للمسلم إليه ممارستها وفق عقد ولائحة التأسيس<sup>(1)</sup>.

د - مدى مطابقة المسلم فيه للسياسة التمويلية والاستثمارية للمصرف.

المعني.

(1) د. الصادق عبدالرحمن الغرياني. المعاملات في الفقه المالكي {أحكام وأدلة}: بيروت، لبنان، دار ابن جزم للطباعة والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى 2007 ف

هـ - أفضلية المسلم فيه الاجتماعية.

و - الاتجاه المستقبلي المتوقع لسياسة الدولة فيما يتعلق بنوع المسلم فيه هل متوقع تشجيعه أو الحد منه .

3/ معلومات عن الضمانات:

أ- نوع الضمان أو الضمانات

ب- مدى قابلية الضمان أو الضمانات للبيع.

ج - قيمة الضمان (أن تكون أعلى من قيمة المتوقعة)

4/ أية معلومات أخرى:

أ- السقف المتاح للمصرف في المجال موضوع التمويل

ب- مدى توفر السيولة.

ج - تحديد بداية تصفية التمويل ومكانه.

د - عدم تعارض الطلب مع أسس وضوابط منح التمويل الصادرة عن البنك

المركزي وسياسة المصرف الاستثمارية .

عند استيفاء المعلومات المطلوبة يوصي الدارس:

أ- بالموافقة ويكون لجهات التصديق الرأي الأخير.

ب- أو بالرفض للأسباب التي يرونها ويرفع الأمر لجهات التصديق

بحسب درجاتها.

إذا كانت المعلومات مستوفاة تقرر الجهة المعنية:

- بالموافقة على الرفض

- التصديق بالعملية للأسباب التي تراها

## صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية

إذا تم التصديق على العملية (سليماً أو سليماً موازياً) فإن على المصرف:

أ- وصف السلعة وصفاً نافياً للجهالة على نحو ما ورد في الأحكام

الفقهية.

ب- تسليم (أو تسلّم) رأس المال في المجلس، حقيقة أو حكماً.

ج - أخذ الضمان اللازم<sup>(1)</sup>..

د - تحرير عقد حسب النماذج مع توقيع طرفيه وشاهديه.

هـ- متابعة تنفيذ العملية.

و - تمام التصفية النهائية وما يتبعها من إفسار أو مظل على نحو ما ورد

بالأحكام الفقهية.

### مجالات التطبيق لبيع السلم:

• يصلح بيع السلم للقيام بتمويل عمليات زراعية حيث يتعامل البنك الإسلامي مع المزارعين الذين يتوقع أن تتوفر لهم السلعة في الموسم من محاصيلهم أو محاصيل غيرهم التي يمكن أن يشتروها ويسلموها إذا أخفقوا في التسليم من محاصيلهم. فيقدم لهم بهذا التمويل خدمات جليّة ويدفع عنهم كل مشقة لتحقيق إنتاجهم.

• يستخدم بيع السلم كذلك في تمويل المراحل السابقة لإنتاج وتصدير السلع والمنتجات الرائجة وذلك بشرائها سليماً وإعادة تسويقها بأسعار مجزية. " يطبق بيع السلم في قيام البنك بتمويل الحرفيين وصغار المنتجين عن طريق إمدادهم

(1) د. عبدالرزاق رحيم جدي الهيتي. المصارف الإسلامية بين النظرية والتطبيق: دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، عمان، الطبعة الأولى، 1998 ف.

بمستلزمات الإنتاج كرأس مال سلم مقابل الحصول على بعض منتجاتهم وإعادة تسويقها.

- يمتاز بيع السلم باستجابته لحاجات شرائح مختلفة ومتعددة من الناس سواء من المنتجين الزراعيين أو الصناعيين أو المقاولين أو من التجار، واستجابته لتمويل نفقات التشغيل والنفقات الرأسمالية.
- يطبق بيع السلم في قيام المصرف بتمويل الحرفيين وصغار المنتجين عن طريق إمدادهم بمستلزمات الإنتاج كرأس مال سلم مقابل الحصول على بعض منتجاتهم وإعادة تسويقها<sup>(1)</sup>.

#### مصادر المخاطر وعلاقتها ببيع السلم:

ونستعرض الآن مخاطر الاستثمار التي يتعرض لها وعلاقتها ببيع السلم

وهي:

- 1 - مخاطر التوقف عن سداد الالتزامات: تنشأ هذه المخاطر عن تغيير في سلامة المركز المالي للمنشأة وعدم قدرتها على سداد ما عليها من التزامات وأموال مقترضة أو سدادها بخسارة أي بمبالغ مقترضة جديدة مما يضاعف الالتزامات وعادة ما تصيب المستثمرين الذي يتمولون بالهامش.
- 2 - مخاطر السوق: تكون هذه نتيجة التغيرات الداخلية والخارجية أي أن الأحداث الداخلية والإقليمية والعالمية تؤثر على هذا النوع من المخاطر للتطور

(1) د. محمود حسن صوان. أساسيات العمل المصرفي الإسلامي، عمان، الأردن: دار وائل للطباعة والنشر، الطبعة الأولى 2001 ف، المكتبة القومية بشارع ميزران.



## صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية

الكبير في مجال الاتصالات والمعاهدات والاتفاقات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية.

3 - مخاطر القوة الشرائية أو التضخم: مخاطر القوة الشرائية هي تعرض الأموال المستثمرة لانخفاض في قيمتها الحقيقية أي في قوتها الشرائية، فحتى لو ارتفعت القيمة النقدية للاستثمار، فقط لا يكون هذا الارتفاع حقيقي ولكن وهمي والذي يسببه التضخم.

4 - مخاطر الإدارة: نتيجة هذه المخاطرة عن قرارات خاطئة في مجال الإنتاج أو التسويق أو الاستثمار أو التشغيل وتترك آثار غير إيجابية على وضع المنشأة مما يؤدي إلى تخفيض الأرباح.

5 - مخاطر الصناعة: وتنشأ هذه المخاطر عن عدم توفر المواد اللازمة للإنتاج كمدخلات الإنتاج (input) أو تسبب تلوث في البيئة، أو تغير أذواق المستهلكين.

6 - مخاطر سعر الفائدة: تنشأ مخاطرة سعر الفائدة نتيجة للتغير في مستوى الفوائد في السوق والتي تؤثر سلباً على العوائد المتوقعة من الاستثمار الممولة في حال الارتفاع.

ومن خلال ما تقدم من عرض لمفهوم بيع السلم وتعريف مخاطر الاستثمار ومصادره التي تم التطرق إليها فإن الكثير من هذه المخاطر لا علاقة لها بالسلم كون السلم بيعاً وهذه تكون جلية وفي أدوات ووسائل لها صلة وعلاقة مباشرة

بالاستثمارات المالية كالسندات والأسهم التي تنتهي علاقتها بواقع الاقتصاد الحقيقي (السلع والخدمات) (1).

ومما سبق ذكره فإننا نلاحظ الآتي:

1 - مخاطر عدم السداد لا تؤثر على السلم كون السلعة بيعاً مؤجلاً والنقد فيه هو المعجل به، ومن هنا فبيع السلم لا يتأثر بذلك لاعتماد مفهوم عدم السداد على فكرة القرض بفائدة الذي يحرمه الإسلام.

2 - مخاطر سعر الفائدة لا يؤثر في بيع السلم أيضاً وذلك لأن التشريع الإسلامي يحرم التعامل بالربا أو الفائدة لاعتماده على قاعدة الحلال والحرام، وبالتالي فإن هذه المخاطرة غير موجودة في السلم ما ينطبق على الفائدة وعدم السداد ينطبق على مخاطر الإدارة والصناعة والرفع المالي والتشغيلي، لاعتمادهم على الاقتراض وما يترتب عليه من سعر فائدة.

3 - مخاطر القوة الشرائية "التضخم" ومخاطر السوق تكون في أضيق نطاق ممكن بتأثيرها على السلم اعتماداً على ما يلي: إن بيع السلم يوزع المخاطر بين طرفي (العملية) أو البيع، حيث تكمن مخاطر التضخم بانخفاض القيمة المستقبلية للنقود كون دفعات النقود آجلة والتي تضعف القوة الشرائية لها لارتفاع الأسعار، وفي حال السلم فإن النقود تسلم في مجلس العقد بقيمتها الحالية لسلعة سوف يستلمها في المستقبل مما ينفي وجود تضخم على المسلم "المشتري"، ويكون ربحه الأولي هو الارتفاع الحاصل في معدل التضخم عند موعد التسليم، كما أن مدة عقد السلم

(1) د. عز الدين محمد الخوجة. فقه المعاملات الميسر بالأشكال التوضيحية والمشجرات، الطبعة الأولى 1993 ف، الطبعة الثانية 1995 ف.

## صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية

قصيرة جداً مما يعني تجني المخاطر كون العلاقة بين الزمن ومخاطرة التضخم طردية ، أما بخصوص المسلم إليه "البائع" فإن مخاطر التضخم لا تؤثر عليه فقد حصل على ثمن البضاعة في مجلس العقد وتصرف بها لمستلزمات الإنتاج في حينه، وكذلك حقق ربحاً أولاً بقيمة تكلفة الفرصة البديلة التي عادة ما تقاس بسعر الفائدة.

4 - إن مخاطرة السوق إن وجدت تكون في أدنى صورة من صورها كون المسلم "المشتري" حين أقدم على التعامل مع عقد السلم وشراء السلعة كان بناء على طلب المستهلكين "السوق" كان داخلياً أو خارجياً وضمن مواصفات يعرفها وقد نص العقد بهذه المواصفات ووقت استلامها ضمن السعر المناسب وهذا كله مبني على معرفة وخبرة ودراية تقضي إلى أن تكون قريبة مما خطط له واعتماداً على دراسة تاريخية لسلسلة زمنية لأسعار هذه السلع محل العقد ويمكن التنبؤ بذلك من المعرفة البديهية بأن أسعار السنة السابقة علي كمية السنة اللاحقة، وكذلك فإن البائع لديه الخبرة بثمن سلعته في حينها تقديراً، لاعتماده على تكاليفه الصريحة وخبرته في التكاليف الضمنية.

### المشاكل والمخاطر التي تواجه التمويل بالسلم وحلولها:

بالإضافة إلي ما ذكر هناك أيضاً عدد من المشاكل والمخاطر التي تواجه

التمويل بصيغة السلم والتي يمكن إجمالها فيما يلي:

1. مماثلة المسلم إليه في الوفاء بالتزاماته حجة أنه معسر أو أن موسمه

الزراعي كان رديئاً، أو أنه قد غبن في محصوله.

2. صعوبة قيام البنك باستلام المحصول ثم تسويقه وبيعه والمخاطر التي تهدده جراء انخفاض الأسعار أو تعرض المحصول للتلف من بعد استلامه<sup>(1)</sup>.

### الحلول المقترحة لمواجهة هذه المخاطر:

1. حل المشكلة الأولى وهي مماطلة المدين (المسلم إليه) فيجب على

الممول أن يحتاط منذ البداية لنفسه فلا يقدم التمويل إلا بعد فحص حالة العميل والاطمئنان إلي استقامته وحسن معاملته، والتأكد من إمكانيته، وقدرته على الوفاء بالتزاماته، وأخذ ضمانات كافية منه يمكن السداد منها في حالة مماطلته أو تهربه عند الدفع، فإذا قام المصرف بذلك فإن نسبة المخاطر ستكون أقل في هذه الحالة، مع مراعاة التأكد من حالة العميل إذا كان مماطلاً أو معسراً، فإذا كان معسراً فنظرة إلي ميسرة، إذا لم يتيسر الحال للمصرف أن يسترد رأس ماله منه أو من الضمانات المقدمة، وإن ادعى رداءة الموسم فلا علاقة للمسلم بموسمه لأنه اشترى منه سلعة موصوفة بالذمة ولو قيدها بالموسم لفسد العقد لذلك عليه أن يسعى للحصول على السلعة حسب المواصفات المطلوبة، وأن يقدمها له وإلا أجبر باللجوء إلي القضاء وفي حالة أنهت مغبون في السعر الذي باع به محصوله فباستطاعته أن يرفع شكواه إلي المحكمة، فيتصالحان فيما بينهما أن كان صادقاً ويجبر قضاء على الوفاء بالتزاماته في حالة الإدعاء.

2. أما المشكلة الثانية فإن ميزة رأس المال في الإسلام المخاطرة، وهذا

لا يعني أن لا يحتاط صاحبه لنفسه، بل عليه أن يدرس العملية ويتفحص جوانبها

(1) محمد عبد المنعم أبو زيد، المخاطر التي تواجه استثمارات المؤسسات المصرفية الإسلامية، مؤتمر دور المؤسسات المصرفية الإسلامية في الاستثمار والتنمية، جامعة الشارقة، كلية الشريعة، مصرف الشارقة، أبوظبي، 26-28 صفر 1423 هـ، ص 7-13.

## صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية

المختلفة، وتقييمها ومعرفة مدى الأرباح المتوقعة منها، وحجم المخاطرة فيها ثم يأخذ قرار الاستثمار فيها سلباً أو إيجاباً.

ويهيئ المصرف نفسه للقيام بمثل هذه الأمور من أجل الاستثمارات المباحة

التي سيقوم بها، فيؤمن امتلاكه للكوادر الفنية، والمخازن ووسائل النقل، وبذلك يتلافى المصرف المشاكل منذ البداية فيأخذ الحيطة والحذر، ويمكننا القول في هذا الصدد أن صيغة السلم ليست من الخطورة البليغة التي تدفع المصرف لتحاشي الدخول فيها فهي أكثر ضماناً وأقل مخاطر بالمقارنة بغيرها من الصيغ وخاصة المضاربة والمشاركة.

### المبحث الثالث

#### الخطوات العملية لبيع السلم والسلم الموازي المتبع ببيع حال أو مؤجل

تتمثل الإجراءات العملية لتنفيذ بيع السلم والسلم الموازي كما تقوم به

المصارف الإسلامية في الآتي:

#### 1- طلب الشراء:

يتلقى المصرف الإسلامي طلباً من العميل يوضح فيه رغبته في تمويل

سلعة معينة وبمواصفات محددة معروفة على أن يدفع المصرف للعميل ثمنها معجلاً، ويكون الاستلام مؤجلاً.

ويحرر العميل نموذجاً يسمى طلب تمويل سلعة (شيء) بصيغة السلم

ومن أهم البيانات التي تظهر في هذا الطلب ما يلي:

- أ. مواصفات وكمية السلعة موضوع السلم.
- ب. الثمن المقترح لهذه السلعة في ضوء المعلومات المتاحة ومقدار التمويل.
- ج. بعض المستندات المتعلقة بالعميل.
- د. ميعاد وشروط التسليم ومكانه.

#### 2- دراسة جدوى طلب:

يقوم قسم الائتمان في المصرف الإسلامي بدراسة طلب العميل من جميع

النواحي مع التركيز على

- أ. التحقق من صحة البيانات والمعلومات الواردة عن العميل.

## صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية

ب. دراسة السلعة وسوقها موضوع السلم من ناحية المخاطر والقابلية

للتسويق

ج. دراسة النواحي الشرعية للسلعة موضوع السلم

د. دراسة ثمن الشراء ونسبة الربح

هـ. دراسة الضمانات والكافلات المقدمة من العميل.

و. دراسة إمكانية التسويق وتنفيذ السلم الموازي<sup>(1)</sup>...

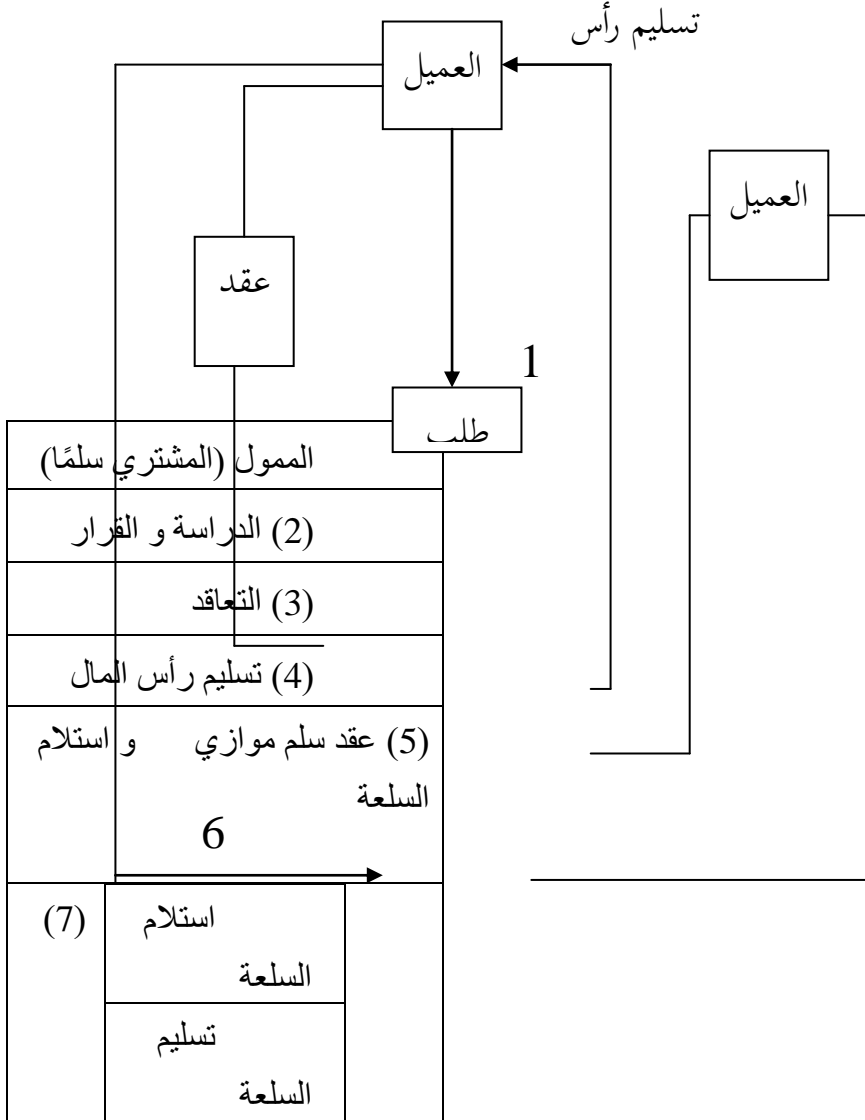
### 3 - إبرام عقد السلم الأول:

في حالة الموافقة من قبل المصرف على تنفيذ العملية بعد بيان جدواها

يحرر عقد بيع السلم بين المصرف (المشتري) والعميل (البائع).

(1) بنك السودان المركزي. نماذج العقود الصادرة عن الهيئة العليا للرقابة الشرعية للجهاز المصرفي والمؤسسات المالية، الطبعة الأولى، 2008 ف، السودان

نموذج: شكل الدورة المستندية لعمليات السلم والسلم الموازي





## صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية

المصدر: د. محمد عبد الحليم عمر، مدير مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي جامعة الأزهر، صيغ التمويل الإسلامية للمشروعات الصغيرة القائمة على أسلوب الدين التجاري والإعانات

### المبحث الرابع

#### المعالجات المحاسبية لبيع السلم والسلم الموازي كما تقوم به المصارف الإسلامية

##### أ- الإطار العام لمراحل المحاسبة على السلم

- التعاقد على السلم // التعاقد على شراء المصرف سلماً، التعاقد على بيع المصرف سلماً موازياً

- الإفصاح عن عمليات السلم // قبل الاستلام والتسليم، بعد الاستلام

والتسليم

- قضايا التسليم والتسلم // تسليم السلعة المتعاقد عليها في الموعد، تسليم

سلعة أخرى بدلاً من المتعاقد عليها

التوقف عن التسليم في الموعد

ب- المحاسبة على مرحلة التعاقد في السلم:

التعاقد وتسليم المصرف الثمن نقدا للعميل:

يتم إثبات العملية بالمبلغ المسلم إلى العميل دفعه أو وضعه تحت تصرفه

باسم حساب التمويل بالسلم بالقيود.

×× من ح/ التمويل بالسلم (ذمم سلم باسم العميل)

×× إلى ح/ النقدية

إذا كان رأس المال (الثمن) عينا أو منفعة يتم إثباته بنفس الشروط السابقة ونفس القيد ولكن يقاس الثمن بالقيمة العادلة للعين أو المنفعة التي يتم الاتفاق عليها وإذا وجد فرق يسجل مكسبا أو خسارة التعاقد على بيع المصرف لسلم موازى وقبض الثمن، يتم إثبات العملية عند القبض بالقيد:

×× من ح/ النقدية

×× إلى ح/ المطلوبات

(سلم موازى- اسم العميل)

ج - الإفصاح عن عمليات السلم

1 - { الإفصاح قبل التسلم والتسليم

- في عمليات السلم: تظهر بالمبلغ المسلم للعميل باسم حساب التمويل بالسلم في جانب الموجودات بقائمة المركز المالي وإذا وجد احتمال قوى بعد وفاء العميل بالتسليم أو انخفاض القيمة السوقية للسلم يكون مخصص بقيمة العجز.  
- في لعمليات السلم الموازى: تظهر بالمبلغ المقبوض من العميل باسم السلم الموازى ضمن المطلوبات بقائمة المركز المالي.

2 - { الإفصاح بعد الاستلام:

تسجل السلعة المستلمة عند الاستلام ضمن الموجودات باسم حساب البضاعة بالتكلفة التاريخية أي ما سبق أن دفعه المصرف للعميل. وإذا حلت نهاية الفترة المالية والبضاعة ما زالت لدى المصرف تقاس بقيمة السوق أو التكلفة أيهما أقل

د - المعالجة المحاسبية لقضايا الاستلام والتسليم للسلم

1 - حالة استلام المصرف المسلم فيه مطابقا للعقد: ويسجل بالتكلفة

موجودات بالقيد:

×× من ح / البضاعة

×× إلى ح / التمويل بالسلم (اسم العميل)

وعند بيع البضاعة:

×× من ح / النقدية أو الذمم

×× إلى ح / البضاعة

×× إلى ح / ربح السلم

{2 - حالة استلام صنف آخر من نفس الجنس المتعاقد عليه أو جنس آخر

إذا تساوت القيمة السوقية للمستلم مع القيمة الدفترية للمسلم فيه يتم قياس

البدل بالقيمة الدفترية وتسجل العملية مثل الحالة السابقة

إذا كانت القيمة السوقية للمستلم أقل من القيمة الدفترية، تسجل البضاعة

بالقيمة السوقية وإثبات الفرق خسارة بالقيد:

×× من ح / البضاعة

×× من ح / الخسائر

×× إلى ح / التمويل بالسلم

{3 - في حالة تسليم المصرف السلعة المتعاقد عليها في السلم الموازي

يتم إثبات الفرق بين المبلغ الذي سبق تسلمه من العميل وبين تكلفة السلعة

المسلمه منه ربحاً أو خسارة بالقيد:

×× من ح / المطلوبات (السلم الموازي )

×× إلى ح / البضاعة

×× إلى ح / ربح السلم الموازي

هـ - المعالجة المحاسبية للتوقف عن التسليم:

- إذا كان العجز أو التوقف عن التسليم بعذر مقبول يختار المصرف  
إما الإنظار وتمديد العقد تبقى القيمة الدفترية كما هي ولا توجد معالجة

محاسبية

- أو فسخ العقد، واسترداد ما دفعه ويسجل بالقييد:

×× من ح / النقدية

×× إلى ح / التمويل بالسلم

وإذا لم يستلم ما دفعه بعد يسجله ذمما على العميل بالقييد:

×× من ح / ذمم مدينة (العميل)

×× إلى ح / التمويل بالسلم

- إذا كان التوقف بسبب مماطلة العميل وتقصيره

يفسخ العقد ويستوفى المصرف حقه ممثلاً في ما دفعه ثمناً وأية مبالغ  
إضافية يتقرر تحميل العميل بها جزاء على مماطلته نقاً أو من الضمانات أو تسجل  
ذمماً عليه (الفقرة 14 و 15 و 16 من المعيار) والقيود المحاسبية لذلك هي:

×× من ح / ذمم مدينة (العميل)

×× إلى ح / التمويل بالسلم

ثم:

×× من ح / المطلوبات (تأمينات أو ضمانات)

×× من ح / النقدية

×× إلى ح / ذمم مدينة (العميل)

### المبحث الخامس

#### تجارب بعض البنوك السودانية لصيغة السلم

##### 1- تجربة البنك الزراعي السوداني :

لقد حقق هذا البنك بتطبيقه لعقد السلم في نشاطاته التمويلية والاستثمارية في المجال الزراعي 1992/1991 نجاحاً كبيراً وترتب عليه نتائج إيجابية، بحيث خفف من مشكلة التضخم وذلك باستلامه للمحاصيل، لأن أسعار هذه المحاصيل ترتفع بشكل يتناسب مع انخفاض سعر العملة النقدية التي دفعها البنك كرأس مال السلم، وبالتالي إزالة الغبن الذي يقع على المزارع نتيجة لارتفاع الأسعار، ويستثمر البنك أمواله بإجراء عقود السلم لغايات التمويل للمزارعين وفق ضوابط وتدابير معينة.

##### 2- تجربة بنك التنمية التعاوني الإسلامي :

لقد استخدم هذا البنك عقد السلم في نشاطاته التمويلية والاستثمارية عام 1985م وكان استخداماً بسيطاً لعقد السلم في البداية، ثم انقطع تعامله به عام 1986م – 1991م، وفي عام 1992م عاود التعامل به حيث أجرى البنك اثنا عشر عقد سلم بمبلغ رأس مال 404 مليون جنيهاً سودانياً، وفي عام 1993م أجرى البنك 321 عقد سلم في محصول الأرز والسلم برأس مال بلغ 64.3 مليون جنيهاً سودانياً، وفي عام 1994م ارتفع ليبلغ 401 عقد سلم في نفس المحصولين برأس مال 401 مليون جنيهاً سودانياً.

##### 3- تجربة بنك الخرطوم :

يعتبر بنك الخرطوم أحد البنوك الإسلامية التي رعت وتبنت فكرة إحياء وتجديد التعامل في عقد السلم كأداة تمويلية، وقد استخدمه في تعامله مع عملائه على المستوى الذاتي له، كما استخدمه بالاشتراك مع غيره بالبنوك التجارية. وحقق بذلك التطبيق لعقد السلم غايات هامة تتمثل في الإسهام في القضاء على التمويل بالإقراض الربوي. ويجرى هذا المصرف عقود سلم مع عملائه عن طريق توقيع عقد خاص يتضمن شروط وأنظمة البنك المتعلقة بالتعامل بعقد السلم.

#### 4- تجربة بنك التضامن الإسلامي :

يعتبر بنك التضامن من أكثر البنوك اهتماماً بعقد السلم من ناحية نظرية وتطبيقه ففي الناحية النظرية قدم البنك أوراق تصف التجارب التطبيقية لعقد السلم، وفي الناحية التطبيقية حيث استخدم بنك التضامن عقد السلم كأداة رئيسية في معاملته التمويلية للقطاع الزراعي في السودان، فقد بلغت نسبة استخدامه في عام 1993/1992م إلى 55% بمبلغ 250 مليون جنيهاً سودانياً لتمويل محصولي الذرة والسمسم، و أسهم في محفظة البنوك التجارية بمبلغ 269 مليون جنيهاً لتمويل محصولي القطن والقمح كما أسهم فيها - المحفظة - في تمويل شركة السكر السودانية بمبلغ 110 مليون جنيهاً، كما وقام بنك التضامن الإسلامي كمضارب عن بنك السودان وبنك المزارع بمبلغ 140 مليون جنيهاً استثمرها بإجراء عقود سلم في محصول السمسم، ويتعامل بنك التضامن مع عملائه في عقد السلم وفق صيغة معينة، وهي على غرار الصيغة التي يتعامل بها بنك الخرطوم مع اختلافها في بعض الأمور.

## 5- تجربة محافظة المصارف التجارية السودانية :

تعتبر هذه التجربة من أهم وأوسع التجارب التطبيقية عقد السلم وبدأت بتطبيق عقد السلم في الموسم 1990/1991م في تمويل المؤسسات العامة – الحكومية – الزراعية، وأوكلت مهمة التمويل هذا الموسم لبنك السودان عن طريق إبرام عقد المضاربة معه، بحيث تكون المحافظة رب المال وبنك السودان مضارباً لها، على أن يقوم هذا بتقديم التمويل للمؤسسات الحكومية بإجراء عقود بيع المرابحة وبيع السلم، وبالفعل استخدم عقد السلم في هذا الموسم لتمويل هذه المؤسسات لإنتاج محصولي القمح والقطن، وعند عجز بعض هذه المؤسسات الحكومية عن الوفاء بتسليم كامل كمية القمح المتفق عليها، فإن وزارة المالية تقوم بتسديد هذا العجز وهذا ما حصل بالنسبة لمحصول القمح.

ونتيجة ما حققته المحافظة في الموسم 1990/1991م، أدى إلى زيادة استجابة البنوك التجارية للإسهام في المحافظة، حيث بلغ عدد البنوك المشتركة فيها في الموسم 1991/1992م، ثمانية عشر بنكاً وأسهمت بمبلغ 3085244820 جنيهاً سودانياً، واستخدمت المحافظة في هذا الموسم عقد السلم فقط في نشاطها التمويلي في محصولي القمح والقطن.

وفي موسم 1992/1993م توسع نشاط المحافظة في عدة اتجاهات، حيث قامت بتمويل محصول القطن بمبلغ 4702 مليون جنيهاً سودانياً، عن طريق بنك الخرطوم، الذي أنابته المحافظة بالقيام بالتوقيع عنها والقيام بجميع الالتزامات المتعلقة بهذا التمويل.

كما قامت المحافظة بتمويل شركة السكر السودانية، وقد أنابت عنها للقيام بهذا التمويل بنك التضامن الإسلامي مقابل نسبة 6% من نصيب المحافظة من

الأرباح كهامش ربح، وقد بلغ حجم هذا التمويل 1220 جنيهاً، وأعيد تكوين المحفظة لتمويل شركة إنتاج السكر للموسم 1993/1994م، نظراً للنجاح الكبير للمحفظة في موسم 1992/1993م، بإدارة بنك التضامن مقابل نسبة 6% من صافي أرباح المحفظة كهامش إدارة، قد بلغ حجم التمويل 2685375000 جنيهاً سودانياً، وكان سعر السلم 25000 جنيهاً للطن، والكمية المتعاقد عليها 107415 طناً، بدأ التنفيذ في نهاية شهر 93/7، وانتهى بتصفية العقود في نهاية شهر 94/5، بالإضافة إلى تمويل القمح وقد بلغ التمويل الممنوح للمؤسسات الزراعية لهذا الخصوص 3.5 مليار جنيهاً سودانياً.

وقد لعبت محفظة المصارف التجارية السودانية دوراً بالغ الأهمية في زيادة استجابة البنوك التجارية للإسهام في المحفظة، حيث استخدمت هذه المحفظة عقد المضاربة بينها وبين بنك السودان وأوكلت إليه وظيفة التمويل باعتباره مضارباً وهي رأس مال، ويقوم المضارب بإجراء عقود السلم والمرابحات والتي تتم من خلال تمويل صفقات تجارية كبيرة حققت أرباحاً طائلة، وقد عكست جميع هذه التجارب كفاءة السلم كأسلوب وأداة من أدوات التمويل المصرفي.



### الخاتمة

وخلاصة الأمر أن عقد السلم هو بيع موصوف في الذمة ببديل يُعطى عاجلاً، وهو مشروع باتفاق العلماء، وقد دل على مشروعيته الكتاب والسنة وإجماع أهل العلم كما بينت. وأما السلم الموازي المطبق في المصارف الإسلامية فهو: أن يبيع المصرف في الذمة سلعةً من جنس ما أسلم فيه دون الربط بين العقدين. وله شروط وضوابط قررها الفقهاء. ويعتبر السلم أداة تمويل شرعية ذات كفاءة عالية في الاقتصاد الإسلامي، وفي نشاطات المصارف الإسلامية ويستفيد منها المزارعون والصناعيين والمقاولون وغير ذلك من المجالات.

### نتائج البحث :

1. السلم معاملة عالية تعامل بها المسلمون الأوائل خارج حدود الدولة الإسلامية.
2. يجوز السلم إلى من ليس عند أصل المسلم فيه، كأن يكون بائع الذرة أو القمح، المسلم إليه، تاجراً أو موظفاً لا يملك أصل السلعة أي ليس مزارعاً.
3. يتوسع التعامل بصيغة السلم كلما توسعت أدوات وآليات ضبط أوصاف السلم، كالعلامات التجارية وبلد الصنع والمادة المصنوعة منه ... الخ.

4. التمويل بالسلم هو البديل الشرعي للتمويل النقدي (الربوي).
5. تصلح صيغة السلم للتمويل الزراعي والصناعي والتجاري، للأجل: طويل أو متوسط أو قصير.
6. تصلح صيغة السلم لتمويل بيع الخدمات مقدماً كخدمات الكهرباء والتلفون والانترنت.
7. تصلح صيغة السلم لتمويل بيع المنافع كتعليم القرآن وفنون الصناعات والعلوم الأخرى.
8. تصلح صيغة السلم كآلية للتحكم في موارد النقد الأجنبي.
9. تصلح صيغة السلم كآلية في ضبط أسعار السلع المحلية.
10. تصلح صيغة التمويل بالسلم كصيغة لبيع أسهم الشركات المستوفية العضوية بسوق الأوراق المالية.
11. لا يجوز السلم في العقارات.
12. لا يجوز السلم في الذهب والفضة والنقود سواء كانت ورقية أو معدنية.
13. لا يجوز السلم الموازي إلا للحاجة، والحاجة تقدر بقدرها.
14. لا يجوز إصدار سندات سلم قابلة للتداول.
15. ترجيح أن منع تعيين المكان أو المصدر الذي تسلم منه سلعة السلم ليس مقصوداً لذاته، وإنما لمنع الغرر وتغليب القدرة على التسليم، فإن أمن الغرر، وترجحت القدرة على التسليم فعمل التعيين يجوز.

## صيغة عقد السلم والسلم الموازي وتطبيقاتها في المصارف الإسلامية

16. يلبي السلم حاجة البائع بالنسبة للمسلم إليه إلى النقد مثلما يلبي القرض حاجة المقرض. فعمل اشتراط تعجيل رأس مال السلم أملاه واقع الحال وحاجة المسلم إليه الأنوية للنقود. فهل يجوز بناء على ذلك، إذا تغيرت المصالح أن نغير الشروط المتعلقة برأس مال السلم؟

17. يحقق عقد السلم مرونة وسعة في الاستخدام التمويلي في المجال المصرفي الإسلامي، لا تحققها أية صيغة أخرى، إذا تمت معالجة المخاطر المتعلقة بتقلبات أسعار السلع. وذلك لما لهذا العقد من ميزة تحقق للبائع (المسلم إليه) استخدام رأس المال في أي من حاجاته دون أي تدخل أو شرط من المشتري.

18. إن السلم صيغة إسلامية تلبي احتياجات عديدة في مجال التمويل والاستثمار والإنتاج والتسويق، وهو يشكل مع غيره من الصيغ الإسلامية مجالاً خصباً للبنوك الإسلامية.

19. إن عقد السلم من العقود التي اهتم بها الفقهاء القدامى، وشغل حيزاً كبيراً في كتبهم، على عكس المحدثين الذين لم يعطوا هذا العقد حقه في البحث والدراسة بما يناسب ظروف العصر.

### التوصيات:

1. توسيع دائرة تطبيق صيغة التمويل بالسلم ليشمل المجال الصناعي والتجاري لاستيراد كل أنواع السلع التي يمكن ضبطها بالوصف وهي أكثر من أن تحصى.

2. الاستغناء عن التمويل النقدي (القرض بفائدة) واستخدام صيغة التمويل بالسلم بدلاً عنه.

3. الاستمرار في تطبيق قاعدة إزالة الغبن جبراً على الطرفين.

4. اعتماد مبدأ إزالة الغبن لاستبعاد مخاطر تذبذبات الأسعار واختلافها، مما يؤدي إلى إزالة المخاطر المرتبطة بها، وجعل تكلفة التمويل والأرباح المتوقعة محسوبة.
5. إنشاء وتطوير أسواق للسلع، تمكن المتعاملين بالسلم من الدراسة المعاملة بغرض حساب المخاطر قبل الشروع فيها.